كوريا: بحثا عن ميثـاق جديـد

أون – شان شونج
أستاذ بكلية الاقتصاد – جامعة سيول الوطنية فى كوريا
Un-Chan Chung, Professor at Seoul National University's School of Economics

بالعودة

إلى عام ١٩٩٧، نجد أن الأزمة المالية الآسيوية كانت تبدو كما لو كانت فى المقام الأول مشكلة سيولة ـ على الأقل فى كوريا، حيث كان على السلطات النقدية أن تجاهد طوال الوقت لمنع نضوب احتياطيات النقد الأجنبى، حتى تم إنقاذها بقرض ضخم من صندوق النقد الدولى. وإذا كان هذا هو التشخيص الصحيح، فإن البلدان التى تأثرت بالأزمة، تكون قد تعلمت أكثر من نصيبها من الدروس.

فأولا، أصبحت احتياطياتها من النقد الأجنبى الآن عند مستويات مريحة أكثر مما كانت عليه قبل الأزمة. فعلى سبيل المثال، فإنه منذ شهر أغسطس ٢٠٠١، عندما انتهت كوريا من سداد المبالغ التى اقترضتها من صندوق النقد الدولى خلال الأزمة، راكمت احتياطيات من النقد الأجنبى تربو على ٢٤٠ مليار دولار ـ وهو تحسن رائع عن احتياطياتها الهزيلة فى عام ١٩٩٧ التى بلغت ٧ مليارات دولار. وثانيا، لم تعد المشكلة السابقة الخاصة بـ «الإفراط فى الاستثمار» فى البلدان الآسيوية قائمة. إذ هبطت معدلات الاستثمار وتصاعد صافى الصادرات بفضل التخفيض الكبير فى قيمة بعض العملات الآسيوية أثناء الأزمة. ثالثا، أصبحت صورة الاقتصاد الكلى فى آسيا مشرقة الآن. وباستخدام كوريا كمثال مرة أخرى، نجد أن كافة مؤشرات الاقتصاد الكلى تقريبا تبدو قوية حاليا: إذ تتراوح معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى بين ٤ و٥ فى المائة ـ وهو أمر ليس سيئا بالنسبة لبلد يقترب فيه نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى من ٢٠٠٠٠ دولار سنويا ـ ويقل التضخم فيها عن ٢,٥ فى المائة، كما أن معدل البطالة أدنى من ٤ فى المائة.

بيد أنه، على الرغم مما تعنيه ضمنا الأرقام الكلية، فليس من الواضح تماما إذا ما كان الآسيويون الذين مروا بالأزمة المالية قد أصبحوا أفضل حالا فى الواقع. فهناك كثيرون، فى كوريا، يشعرون بأن نوعية حياتهم أسوأ الآن عما كانت عليه قبل الأزمة. كما أن الأرقام الاقتصادية الكلية الجميلة لا تترجم آليا إلى سعادة بالنسبة للأشخاص العاديين. ويثير هذا التباين التساؤل عما إذا كان قد حدث تغير أساسى فى الهيكل الاقتصادى لكوريا منذ الأزمة. ولتحديد ذلك، يقتضى الأمر النظر إلى كل من الأزمة المالية ذاتها وإلى الأحداث التى سبقتها وتلتها كجزء من مشكلة هيكلية، بدلا من النظر إليها كمجرد مشكلة سيولة بسيطة.

النظر خلف الأرقام

قبل وقوع الأزمة المالية فى كوريا، شكلت القوى الفاعلة الاقتصادية الأساسية فى اقتصاد البلاد، بما فى ذلك المؤسسات المالية، والشركات الكبيرة متعددة الأنشطة، والحكومة ـ وهو ما كان أيضا يعرف باسم «شركة كوريا» Korea, Inc. ـ نوعا من نظام ضخم لتقاسم المخاطر. إلا أنه كان نظاما يضم فى طياته مشاكل قاتلة. وشملت الشركات الكبيرة متعددة الأنشطة فى كوريا، شركات كثيرة مستقلة ظاهريا، كانت ترتبط فيما بينها بشبكة من التبعيات وضمانات الدفع المتبادل. وغالبا ما كان يتم تضخيم أرباحها، بسبب المعاملات الداخلية التى تتم فيما بينها. وفى حالة المؤسسات المالية، كان يجرى تخفيض حجم الديون المعدومة، نظرا لأن الديون المشكوك فيها استبعدت الديون التى تعد دون المستوى.

ورفض صناع السياسات الاعتراف بالصعوبات التى كان يواجهها الاقتصاد الكورى، وبدلا من ذلك استمروا فى الإصرار على أن الأسس الاقتصادية للبلاد سليمة. وفى مثل هذا المناخ، كان الخطر المعنوى سائدا بين كافة القوى الفاعلة الاقتصادية تقريبا ـ بما فى ذلك المشروعات الخاصة، والمؤسسات المالية، والعمال، والمودعون ـ ويرجع هذا أساسا إلى أن المجتمع كان يعتقد أن كافة خسائره مضمونة بشكل ضمنى من قبل الحكومة. والواقع، أن الحكومة، ضمنيا أو صراحة، كانت ترغم المؤسسات المالية على ضمان الشركات الكبيرة متعددة الأنشطة ضد الاستثمارات الخطيرة، كما كان يتم تغطية أى أعباء للخسائر من جانب الأمة بأسرها. ومن الواضح تماما أن هذا السلوك

لم يكن يتسق مع قوى العولمة. بيد أنه، وباعتراف الجميع، كان أيضا طريقا سهلا لخلق الوظائف والمحافظة على الاستقرار الاقتصادى.

والمشكلة هى أن هذا النظام لتقاسم المخاطر يصبح غير متوافق على نحو متزايد مع نمو الاقتصاد فى الحجم وتزايد تعقده. بل إن هذا أكثر صدقا فى مناخ معولم. وبمعنى ما، فإن هذه الفجوة بين المعايير المحلية والعالمية كانت تعكس عدم الترحيب بالتكيف مع العولمة. إلا أن الاقتصاد الكورى لم يرغم على التكيف إلا عندما واجهته الأزمة.

اعتماد تدابير مؤلمة

بعد أن تدخل صندوق النقد الدولى والمجتمع الدولى بقروض كبيرة، كان على كوريا أن تعتمد تدابير مؤلمة لاستعادة السيطرة على الأمور مرة أخرى - بما فى ذلك اتباع سياسات نقدية متشددة؛ وموازنات حكومية صارمة؛ ونظام للتعويم الحر لسعر الصرف؛ وإعادة هيكلة القطاع المالى، مع اندماج تسعة بنوك معا لتكوين أربعة بنوك خلفتها فى ظرف سنتين؛ ولوائح رشيدة متشددة؛ وتعزيز شفافية المعلومات المالية.

وكان لهذه التدابير السياسية تأثير قوى: فلم ينتعش الاقتصاد فحسب بل تعرض أيضا لتحولات رئيسية. فعلى سبيل المثال، لم تعد البنوك ومشروعات

«يجب وضع ميثاق اجتماعى جديد، إذا ما أريد للنظام المعولم أن يحقق نجاحا فى كوريا - وربما أيضا فى بلدان أخرى بآسيا.»

الأعمال الكبرى تتمتع بالحماية بنسبة ١٠٠ فى المائة، ولم يعد أحد منها يلجأ إلى تلك الحكمة المضللة بأنه «أكبر من أن يسقط». بيد أن هذه ليست قصة لها نهاية سعيدة كلية.

ومع هذه الأرقام الاقتصادية الكلية الصحيحة ومعاييرها الأكثر عولمة، لابد أن يبدو الاقتصاد الكورى الآن اقتصادا متقدما أو قريبا من ذلك. إلا أنه بدلا من ذلك، يعانى من الاستقطاب وازدياد عدم المساواة. فقد شهدت أسعار المساكن ارتفاعا مثيرا، مما أدى إلى خروج بعض الناس من السوق. هذا بالإضافة إلى أنه بعد عشر سنوات، لا يزال معظم الأشخاص العاملين بمهن حرة غير قادرين على استعادة مستويات معيشتهم فيما قبل الأزمة. والواقع، فإن هؤلاء الناس أنفسهم، ذوى الموارد الأقل، هم الذين تحملوا عبء ووطأة آلام التغيير وإعادة الهيكلة. وعرقل هذا بدوره إمكانيات نمو الاقتصاد، مع تآكل رأس المال البشرى لدى فئات الدخل المتوسط والأدنى.

ومن ثم، فإنه على الرغم من حقيقة أن الأزمة المالية قد انتهت، لا يزال الاقتصاد مرغما على التكيف مع التغيرات الداخلية والخارجية، ومازال الشعور بالألم سائدا بين من لم يسعدهم الحظ بما يكفى للمشاركة فى تقاسم فوائد الانتعاش.

الحاجة إلى ميثاق جديد

يكمن لب المشكلة فى كوريا فيما بعد الأزمة فى حقيقة أنه على الرغم من التخلص ظاهريا من الطريقة القديمة للعمل، فإنه لم يتطور بعد هيكل جديد ليحل محلها. فعلى سبيل المثال، فإنه بينما تحاول الشركات الكورية صياغة خططها وفقا للمعايير العالمية، مازالت تعاملاتها مع بعضها البعض ومع بيئتها متأصلة فى الطرق القديمة للقيام بالأعمال فى كوريا.

كذلك جاءت العولمة بموقف أكثر عنادا من قبل مشروعات الأعمال دعم الإحساس بالاستقطاب فى المجتمع. فعلى سبيل المثال، فإنه منذ الأزمة ربما زاد الموقف المتحفظ، والتركيز على الربح فى الأجل القصير سلامة وضع البنوك، إلا أنه أيضا أضر بتنمية الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، التى تفتقر إلى الضمانات الكافية. ومن المفهوم، أن البنوك تشعر إزاء الإقراض بضمان العقارات براحة أكبر من الإقراض مقابل خطط مشروعات الأعمال أو ما يدعيه الأفراد. وقد قلص هذا بدوره مصدرا محتملا للثروة بالنسبة للبنوك. ونتيجة لذلك، أصبح السيناريو يشبه توازن ناش الأدنى منزلة، الذى يخسر فيه الجميع فى نهاية الأمر - وليس هذا ما نريده من اقتصاد معولم.

كيف انزلق الاقتصاد الكورى إلى هذا الوضع غير الباعث على الرضا؟ يبدو لى، أن السبب الرئيسى، هو أن كوريا تفتقر إلى فهم مشترك فعال عن كيف ينبغى إدارة الأمور فى هذا العصر الحديث.

وكما رأينا، قبل الأزمة، فقد كان لكوريا ثقافة أعمال فريدة يجسدها مثلث مكون من الحكومة، والمؤسسات المالية، والشركات الكبيرة متعددة الأنشطة. وقد أصاب الدمار هذا الهيكل الشامل «لشركة كوريا» Korea, Inc.، جزئيا بسبب الأزمة، وجزئيا بسبب عملية حتمية تحدث مع نمو الاقتصاد بدرجة أكبر وازدياد تعرضه لموجة العولمة. ومع ذلك، ففى الوقت الحاضر، بينما لم يعد النظام القديم يعمل، يبدو أن الاقتصاد الكورى ليس لديه آليات راسخة بثبات يمكنه من خلالها تنسيق الإجراءات الفردية وإدارة المخاطر بطريقة تتوافق مع المعيار العالمى.

وفى رأيى، فإنه يجب وضع ميثاق اجتماعى جديد، إذا ما أريد للنظام المعولم أن يحقق نجاحا فى كوريا - وربما أيضا فى بلدان أخرى بآسيا. وبمعنى ما، فإن المرء يمكن أن يعتبر القبول الشعبى شبيها بالمعرفة الضمنية. وعلى الرغم من أن المعايير العالمية التى أفادت فى البلدان الغنية يمكن تصديرها إلى البلدان النامية، فى كثير من الحالات، فإن الأجزاء الخفية أو التى تبدو غير ذات صلة والتى تشكل الأساس للمعايير العالمية جيدة الأداء ليست جاهزة فورا أو قابلة للنقل بسهولة. فعلى سبيل المثال، يمكن للمرء بسهولة أن يلاحظ أن شبكات الأمان الاجتماعى التى تخفف خشية العمال من إعادة الهيكلة، وكذلك الثقة والسمعة التى تسهل عمليات السوق، والنظم القانونية التى تدعم الأسواق، لا يمكن تصديرها بسهولة إلى البلدان النامية.

ولا ينبغى بخس أهمية الدور المحتمل لهذا الجزء غير المرئى والمهم من التفاعلات الإنسانية. إن هناك حاجة إلى رأس المال الاجتماعى من الثقة، ووجهة النظر طويلة الأجل المقبولة، والمعايير المشتركة التى تولد مناخا إيجابيا للجميع، وذلك لضمان الشفافية وكفالة أن تعمل مبادئ السوق بصورة سليمة. وبدون قواعد مقبولة للتشغيل، فإن قانون الغابة هو الذى سينتصر على اقتصاد السوق المنظم، مما يدعم وضع القوى الفاعلة الاقتصادية القوية على حساب القوى الأقل قوة.

وعلى الرغم من أن الأمر يقتضى عملية طويلة من المحاولة والخطأ لبناء اقتصاد جيد التوازن تدعمه مجموعة شاملة من القواعد الاقتصادية والاجتماعية المقبولة، فإنه يمكن للقيادة السياسية فى غضون ذلك أن تفعل الكثير لتحسين الأمور، خاصة فى مجال إدارة النزاع بين الرابحين والخاسرين فى هذه الأوقات المتغيرة. ■